سلطنة عمان
مجلس التعليم

الملخص التنفيذي

الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠

الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠

الملخص التنفيذي

الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

كلمـات مضيئـة

«لا يخفى أنّ التعليم أساس التنمية، ففي مراحله المتعددة ومن خلال مناهجه المتنوعة تعد القوى العاملة الوطنية اللازمة لإدارة عجلة التنمية وتنفيذ برامجها في شتى الميادين؛ لذلك كان لابد لنجاح خطط التنمية وبرامجها التنفيذية على النحو المبتغى والمستوى المطلوب من ضمان جودة مخرجات التعليم والنهوض بمختلف أنواعه ومراحله وفقًا للسياسة العامة للدولة، وبما يؤدي إلى بلوغ الأهداف التي نسعى جميعًا إلى تحقيقها. وخلال الفترة المنصرمة طبقت في عمان أنظمة ومناهج تعليمية متنوعة وبرامج تدريبية وتأهيلية متعددة، إلا إنَّ الأمر يتطلب إيلاء عناية أكبر للربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. لذلك فإنه من أولويات المرحلة التي نمر بها والمرحلة القادمة التي نستشرفها مراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه وتطويرها بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن، والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري وصولا إلى بناء جيل مسلح بالوعي والمعرفة والقدرات المطلوبة للعمل المفيد.

وما إنشاء مجلس التعليم إلا للنهوض بهذا القطاع؛ لذلك يجب على سائر الجهات المشرفة على التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته أن تتعاون مع هذا المجلس بكل فاعلية وجدية ومثابرة، ولا يفوتنا في هذا المقام أن ندعو مجلس عمان إلى تقديم رؤاه وأفكاره في هذا الشأن إلى مجلس التعليم، ونحن على ثقة بأن الجهود المشتركة سوف تؤدي إلى النتيجة المرجوة بمشيئة الله».

من خطاب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد – حفظه الله ورعاه – خلال ترؤسه دور الانعقاد السنوي لمجلس عُمان لعام ٢٠١٢م

تقديم

يُعد التعليم أهم ركائز التنمية المستدامة على مختلف أصعدتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وهو من الأولويات التي تعتمدها الدول في تنمية مواردها البشرية التي تعوّل عليها في المنافسة على صعيد الاقتصاد العالمي المفتوح في هذا العصر.

وقد أدركت حكومة سلطنة عُمان أهمية التعليم في قيادة التنمية الشاملة للدولة؛ فوجهت خططها التعليمية مع بداية النهضة المباركة نحو نشر التعليم وتعميمه بما يواكب الخطط التنموية للدولة. وها هي تولي في المرحلة الراهنة اهتمامًا كبيرًا لنوعية التعليم وجودته، وذلك من أجل تعزيز نهضة المجتمع العماني وتقدمه بمقومات العلم المعاصر والمعرفة المتجددة والقيم الرفيعة، جنبًا إلى جنب مع كفاءة الموارد البشرية للقيام بأدوارها في التنمية الوطنية.

إنّ عالم اليوم يشهد تغيرات جوهرية نتيجة للتطورات العلمية وثورة تكنولوجيا المعلومات، وتغير مفهوم التنمية الذي لم يعد محصورًا في العنصر الاقتصادي، بل أصبح مرتبطًا بمفهوم التنمية المستدامة التي من أبرز دعائمها التنمية البشرية، والاقتصاد المبني على المعرفة، وتعزيز الكفاءات والمهارات لدى الأفراد، وحيث إنّ السلطنة تمرّ بمرحلة انتقالية من اقتصاد معتمد على النفط إلى سياسة التنويع الاقتصادي؛ فإنّ كل هذه التطورات توجب تطوير المنظومة التعليمية؛ لجعل أهدافها وغاياتها متصلة بالتنمية الشاملة للفرد، وتمكينه من التعامل مع المتغيرات الجديدة وتعزيز قدرته على المنافسة عالميًّا.

وتأسيسًا على ذلك وإدراكًا من الإرادة السامية لأهمية مواكبة التعليم للتطورات السريعة في مجال المعرفة والتقانة؛ فقد جاء التوجيه السامي من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – في خطابه السامي في دور الانعقاد السنوي للفترة الخامسة لمجلس عمان ٢٠١١م بالتركيز على أن تتحلى الأجيال الملتحقة بركب التعليم بالوعي والمسؤولية، وتتمتع بالخبرة والمهارة والتطلع إلى مستوى معرفي أرقى وأرفع، موجهًا – أبقاه الله – إلى ضرورة إجراء تقييم شامل للعملية التعليمية بالسلطنة؛ من أجل تحقيق تلك التطلعات والاستفادة من فرص العمل المتاحة في مختلف القطاعات الواعدة في السلطنة.

وتأكيدًا على تلك الإرادة الواعية والتوجيهات السامية فقد تناول الخطاب السامي لجلالته – أعزه الله – في العام التالي وفي دور الانعقاد السنوي للفترة الخامسة بمجلس عمان ٢٠١٢م ذات المنطلقات والثوابت، فكان التأكيد السامي على «مراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه وتطويرها بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري، وصولا إلى بناء جيلٍ مسلح بالوعي والمعرفة والقدرات المطلوبة».

وفي سبيل تنفيذ التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - أعزّه الله - وبعد مرحلة قام خلالها مجلس التعليم العالي (سابقًا) بدور مهم في تطوير منظومة وبنية التعليم العالي في السلطنة وفي مختلف مساراته، تمّ إنشاء مجلس التعليم بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٤٨)؛ ليكون المظلة التي تُعنى برسم السياسات العامة للتعليم في السلطنة، وبمختلف أنواعه ومراحله، وليعمل على توجيه مؤسساته ودعمها ومتابعة أدائها، وذلك بما يتفق والسياسة العامة للدولة ويفي بمتطلبات التنمية الشاملة.

وفي هذا الإطار، وفي ظل الاختصاصات والمهام المسندة إليه قرر المجلس الشروع في تحديث وتنقيح وثيقة استراتيجية التعليم (٢٠٠٦-٢٠٢٠) التي بُنيت على عدد من الدراسات التي قام بها فريق من الخبراء العُمانيين والدوليين خلال فترة إعدادها وبمشاركة الأطراف المعنية بالتعليم، ونتج عن ذلك إعداد وثيقة جديدة بمسمى «الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان ٢٠٤٠».

وبالنظر إلى كون العملية التعليمية عملية تشاركية بين المؤسسات المسؤولة عن التعليم، وبين المجتمع المحلي بمختلف أطيافه ومكوناته؛ فقد عقد مجلس التعليم الندوة الوطنية: «التعليم في سلطنة عُمان الطريق إلى المستقبل» في أكتوبر ٢٠١٤م؛ لتوسيع المشاركة المجتمعية، ولتبادل المعرفة والخبرة مع طيف واسع من المسؤولين والخبراء والمختصين على مستوى السلطنة في كل ما من شأنه العمل على إثراء الاستراتيجية الوطنية للتعليم، وتطوير بقية وثائق المشاريع والمبادرات التي أشرف عليها المجلس، وعمل على إعدادها بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بالتعليم والتخطيط.

وقد بُنيت الاستراتيجية الوطنية للتعليم على أربعة أسس رئيسة، وهي: وضع إطار عمل جديد للتعليم، وبناء القدرات، ونقل المسؤوليات للمؤسسات التعليمية، وتبني أسلوب يعتمد على المخرجات.

كما تناولت الاستراتيجية أبعاد المنظومة التعليمية كافة من خلال خمس استراتيجيات فرعية، وهي: إدارة التعليم، والتحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل، وبناء الجودة في التعليم، والبحث العلمي والتطوير، وتمويل التعليم.

وقد تمّ إعداد خطة تنفيذية موسعة للاستراتيجية تتضمن المشاريع والمبادرات التي تندرج تحت كل توصية مرتبة بحسب الأولوية، مع تحديد الجهات التنفيذية، والمدة المفترضة لعملية التنفيذ، والنتائج والمؤشرات المتوقعة. كما روعي توفّر عنصرين في غاية الأهمية في الاستراتيجية؛ أولهما: أن تتسم بالمرونة الكافية والقابلية المناسبة لمواكبة ما قد يستجد من المتغيرات والمتطلبات خلال مداها الزمني المحدد بالعام ٢٠٤٠م بمشيئة الله تعالى. وثانيهما: إجراء عملية مراجعة مستمرة لمستوى أداء الخطة، وتقييم مرحلي لعملية التنفيذ بما يمكّن من التحديث المستمر للعناصر المتغيرة في الاستراتيجية، وإجراء التحسينات التي قد تقتضيها الظروف أو المتغيرات التي قد تطرأ بين فترة وأخرى.

ويدعو مجلس التعليم جميع الأطراف المعنية بقطاع التعليم بالسلطنة للعمل معه جنبًا إلى جنب بإرادة قوية والتزام وطني ومهني كامل؛ لتنفيذ التوصيات الواردة في الاستراتيجية الوطنية للتعليم في إطار خطتها التنفيذية، مما يسهم في تحقيق رؤيتها وأهدافها في تطوير كفاءة النظام التعليمي من أجل مستقبل مشرق لعُمان وأبنائها.

خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي

وزير ديوان البلاط السلطاني

رئيس مجلس التعليم

المحتويات

الجزء الأول:
مدخل إلى الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠

١-	تمهيد	١١
٢-	التخطيط التنموي	١٢
٣-	التنمية البشرية والاقتصادية	١٣
٤-	عُمان والقوى الاقتصادية العالمية الجديدة	١٤
٥-	التحديات	١٥
٦-	التغيير المطلوب للمرحلة القادمة	١٧
٧-	الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠	١٩
٨-	الرؤيـة	٢٠
٩-	الأهداف الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠	٢١

الجزء الثاني:
الأسس والاستراتيجيات

١-	الأسس العامة للاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠		٢٥
٢-	الاستراتيجيات		٢٦
■	الاستراتيجية الأولى:	إدارة التعليم	٢٨
■	الاستراتيجية الثانية:	التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل	٣٠
■	الاستراتيجية الثالثة:	بناء الجودة في التعليم	٣٢
■	الاستراتيجية الرابعة:	البحث العلمي والتطوير	٣٤
■	الاستراتيجية الخامسة:	تمويل التعليم	٣٦

The Enigma of the Planetary Nebulae
Star Birth
OCTOBER
SEPTEMBER
AUGUST

الجزء الأول:

مدخل إلى الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠

١- تمهيد

منذ بداية النهضة المباركة أولت الحكومة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - اهتمامًا كبيرًا بتنمية الموارد البشرية وتطويرها، وتهيئة مختلف الظروف المناسبة لتأهيلها وتدريبها على النحو الذي يمكنها من استثمار قدراتها ومؤهلاتها في تحقيق مزيد من التقدم والنماء لها ولمجتمعها بوجه عام. وبما أنّ التعليم والتدريب هما الأداة الرئيسة للتنمية البشرية فقد حظيا بعناية خاصة ضمن خطط الحكومة ومشاريعها الطموحة، تمثلت في نشر برامجهما وتوسيعها وتنويعها بهدف إتاحة فرص الاستفادة المثلى منها للمستفيدين من أبناء الوطن كافة.

لقد كان اهتمام حكومة السلطنة بالتعليم والتدريب من خلال وضع تشريعاته، وتطوير سياساته وآلياته، وتحديث برامجه ومؤسساته نابعًا من القناعة بأهمية التطوير والتحديث المستمر لاستيعاب المتغيرات، ومواجهة التحديات؛ بهدف تمكين قطاع التعليم من أداء رسالته، وتحقيق أهدافه وغاياته النبيلة في نقل المعرفة، وتطويع التكنولوجيا، والاهتمام بالبحث والابتكار وخدمة المجتمع، وتكوين أجيال متعلمة مستنيرة تشارك في عملية التنمية، وتتعامل مع المتغيرات والمستجدات المحلية والعالمية بكل كفاءة واقتدار. واستمرارًا لهذا النهج يأتي مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ موجهًا أساسيًّا لسياسات وخطط تطوير قطاع التعليم بالسلطنة في الخطط الخمسيّة المستقبلية.

٢- التخطيط التنموي

بدأت تجربة التخطيط التنموي مع بزوغ فجر النهضة المباركة في عام ١٩٧٠م التي قادها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - فقد التزمت الحكومة بانتهاج خطط اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم، تبلورت في الخطط الخمسية المتعاقبة، التي ارتكزت على مجموعة من الأهداف الأساسية طويلة المدى؛ إذ تمكنت السلطنة خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٩٥م) من إرساء الدعائم الأساسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي، والانطلاق نحو آفاق المستقبل، وتحقيق النمو الذاتي المستمر، والتفاعل مع العالم.

وفي عام ١٩٩٥م تمّ وضع الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠؛ لتقدم رؤية واضحة ومحددة المعالم للانطلاق نحو القرن الحادي والعشرين؛ كي يستطيع في إطارها الاقتصاد العماني التحول من اقتصاد يعتمد على الموارد النفطية والعمالة الوافدة كمحرك أساسي للأنشطة الاقتصادية إلى اقتصاد يعتمد على المبادرات الخاصة وعلى العمالة الوطنية والموارد المتجددة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وفي إطار التنويع الاقتصادي وإقامة نظام مالي وتجاري يتسم بالانفتاح عملت السلطنة في عام ٢٠١٢م على ترتيب أولوياتها، وبدء مرحلة جديدة من عملية التخطيط التنموي لتستكمل من خلالها ما تحقق من إنجازات في الأعوام السابقة؛ حيث تم تأسيس المجلس الأعلى للتخطيط الذي يهدف إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في السلطنة، كما تسعى السلطنة إلى الاهتمام بنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛ نظرًا للعوائد الكبيرة المتوقعة منها على الاقتصاد العماني.

٣- التنمية البشرية والاقتصادية

تبنت الحكومة منذ بداية النهضة المباركة مفهومًا واسعًا لتنمية الموارد البشرية؛ إذ يُعد الإنسان الهدف والغاية لعملية التنمية وليس وسيلة فقط لتحقيقها حسب المفهوم التقليدي للتنمية، وذلك كما جاء في خطاب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بمناسبة انعقاد مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (٢٠٢٠) والذي عقد في ٢ يونيو ١٩٩٥م:

«إن التنمية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي من أجل بناء الإنسان الذي هو أداتها وصانعها، ومن ثم ينبغي ألا تتوقف عند مفهوم تحقيق ثروة مادية وبناء اقتصاد متنوع، بل عليها أن تتعدى ذلك إلى تكوين المواطن القادر على الإسهام بجدارة ووعي في مسيرة النماء والبناء الشامل؛ وذلك من خلال تطوير قدراته الفنية والمهنية وحفز طاقاته الإبداعية والعلمية، وصقل مهاراته المتنوعة، وتوجيه كل ذلك نحو خدمة المواطن وسعادة المواطنين».

لهذا اهتمت خطط التنمية الخمسية المتلاحقة كافة بتنمية الموارد البشرية وفق هذا المفهوم الواسع.

ونتيجة لهذه الجهود جاءت السلطنة على رأس قائمة الدول الأسرع في تنمية مواردها البشرية في الأربعين عامًا الماضية، وفقًا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٠١٠م. وتُعد الإنجازات المحققة في مجال تنمية الموارد البشرية في الثلاثة والأربعين عامًا الماضية كبيرة؛ فقد التحق (٩٧,٨٪) من الأطفال الذين هم في سن التعليم الأساسي بالمدارس، وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي ليصل إلى (٨٤,٣٪) في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م، وبلغ معدل التحاق الطلبة بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨-٢٢) ما نسبته (٣٣,٩٪) في العام الأكاديمي ٢٠١١/٢٠١٢م مقارنة مع (١٢,٦٪) في عام ٢٠٠٠م.

وفي عام ٢٠١٠م جاء البرنامج الوطني لبعثات الدراسات العليا في المجالات التي تحتاج إليها الدولة؛ للإسهام في رفد الاقتصاد الوطني بكوادر وطنية متخصصة ذات تأهيل عال لسدّ الاحتياجات الفعلية بالوحدات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص.

وفي الوقت الذي حققت فيه السلطنة هذه الإنجازات في قطاع التعليم إلا أنّه يلاحظ أنّها ركزت على نشر مظلة التعليم والجوانب الكمية له في حين بقيت جودة نظام التعليم تُمثل تحديًا ملحوظًا، فضلا عن أنّ التركيز كان على مؤسسات التعليم بدلا من منظومة التعليم.

واتبعت السلطنة في الأربعين عامًا الماضية سياسات تنموية متنوعة، ترتكز على تنويع مصادر الدخل والتصنيع والخصخصة ودعم القطاع الخاص. وتشير مؤشرات الاقتصاد العُماني لعام ٢٠١٢م إلى أنّه حقق معدلات نمو مرتفعة مدعومًا بأسعار النفط المرتفعة والسياسات المالية التوسعية؛ إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (١٩٪) في نهاية عام ٢٠١٢م، ولكن رغم ذلك ما زال الاقتصاد العماني يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط والغاز؛ فقد بلغ إسهام الأنشطة النفطية (٥٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ومثلت إيرادات النفط والغاز (٨٥٪) من جملة الإيرادات في عام ٢٠١٢م. ويُعد القطاع الخاص شريكًا للقطاع العام للإسهام في دفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا أنّ من أبرز التحديات التي تواجهه تتمثل في اعتماده بدرجة كبيرة على العمالة الوافدة بنسبة (٨٩٪) في عام ٢٠١٣م، وقلة فرص العمل وبالأخص للشباب.

٤- عُمان والقوى الاقتصادية العالمية الجديدة

تتفرد عُمان بموقع جغرافي جعلها حلقة الوصل الرئيسة بين عالمين: عالم الشرق الأقصى ممثلاً في الهند والصين وجنوب شرقي آسيا من جهة، وشرقي أفريقيا ومصر، ومنها إلى أوروبا من جهة أخرى.

ويشهد عالم اليوم تغيرًا في ميزان القوى الاقتصادية العالمية؛ إذ يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٢م صعود قوى اقتصادية جديدة، هي: الصين والهند والبرازيل؛ حيث توضح التقديرات أنّ حصة هذه الدول ستبلغ معدل (٤٠٪) من الإنتاج العالمي بحلول عام ٢٠٥٠م. إنّ هذا التغير في ميزان تلك القوى يضفي أهمية كبرى على الموقع الجغرافي لعُمان، ويفتح لها آفاقًا واسعةً للمشاريع والابتكارات التقنية في إطار التبادل التجاري مع هذه الدول، وفي الوقت ذاته يجعلها في موضع منافسة عالمية في المهارات والأعمال كافة. وكي تتهيأ سلطنة عُمان لاستثمار هذا التحول في ميزان القوى الاقتصادية عليها أن تعمل على تطوير نظام التعليم والتدريب بمراحله كافة بما يوفر مخرجات قادرة على المنافسة عالميًا.

٥- التحديات

يواجه قطاع التعليم في السلطنة العديد من التحديات، وذلك كما أشارت إليها الدراسات والتقارير التي قامت بها الجهات المعنية بالتعليم، والتقارير الدولية. ويمكن تصنيف هذه التحديات في خمسة مجالات رئيسة، هي: الإدارة، والطلبة، والجودة، والبحث العلمي، والتمويل.

١) إدارة التعليم

- الحاجة إلى التوجه نحو التخطيط الاستراتيجي لقطاع التعليم.
- الحاجة إلى توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية لصياغة السياسات التعليمية.
- تعدد الجهات التي تشرف على التعليم وبالأخص التعليم العالي مما يؤدي إلى تشتت الجهود، والموارد، وضعف في التخطيط الاستراتيجي لقطاع التعليم.
- الحاجة إلى تعزيز الاستقلال الإداري والمالي لمؤسسات التعليم الحكومية مما يسهل تلبية احتياجاتها الإجرائية والأكاديمية.

٢) الطلبة

- الحاجة إلى رفع نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي، وضرورة وجود سياسة واضحة للالتحاق به.
- الحاجة إلى تعزيز دافعية الطلبة للدراسة والتحصيل العلمي في مختلف المراحل التعليمية وبالأخص الذكور.
- قلة توفر الفرص التدريبية في مواقع العمل للطلبة في مراحل الدراسة المختلفة.
- الحاجة إلى توفير فرص العمل المناسبة لمخرجات التعليم في المراحل المختلفة من خلال التنويع الاقتصادي وتحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للمشاريع الاقتصادية.

٣) ضمان الجودة وتحسينها

- الحاجة إلى تحسين التحصيل العلمي لمخرجات دبلوم التعليم العام في العلوم والرياضيات والمهارات اللغوية في اللغتين العربية والإنجليزية.
- الحاجة إلى إكساب الطلبة مهارات القرن الحادي والعشرين وكفاياته، مثل: التفكير التحليلي، وحل المشكلات، والإبداع، والابتكار، ومهارات البحث في العملية التعليمية.
- تدني نسبة الكوادر العُمانية في الهيئات الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى قلة برامج التطوير المهني للكادر التعليمي.
- الحاجة إلى توفير البيانات والإحصاءات عن احتياجات سوق العمل للاستفادة منها في تحقيق المواءمة بين التعليم وسوق العمل.

٤) البحث العلمي

- الحاجة إلى دعم البنية الأساسية للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.
- ندرة الكفاءات البحثية العُمانية العالية التي يمكن أن تسهم في تعزيز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وبناء القدرات البحثية.
- الحاجة إلى زيادة إسهام البحث العلمي للمؤسسات التعليمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥) التمويل

- اقتصار تمويل التعليم على الحكومة كمصدر رئيس للتمويل، ومحدودية البدائل الأخرى لمساندة هذا المصدر.
- اعتماد مؤسسات التعليم الخاصة بدرجة كبيرة على الرسوم الدراسية كمصدر أساسي للتمويل.
- الحاجة إلى توزيع الموارد على التعليم المدرسي والتعليم العالي بقدرٍ متوازنٍ بما يضمن زيادة الفرص المتاحة للطلبة في التعليم.

٦- التغيير المطلوب للمرحلة القادمة

بدأت السلطنة في عام ٢٠١٢م مرحلة جديدة من التنمية والبناء، وتعمل على صياغة أهداف وطنية تسعى إلى تحقيقها في إطار الخطط التنموية للسلطنة حتى عام ٢٠٤٠م، كما أنّ توجّه السلطنة نحو الاقتصاد المبني على المعرفة يتطلب تطوير نظام التعليم الحالي، والعمل على بناء نظام تعليمي يسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية للمرحلة القادمة، ويتسم بالديناميكية والتفاعل مع متطلبات سوق العمل والمجتمع؛ مما يتطلب وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لمنظومة التعليم تأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية:

التوافق مع الأهداف الوطنية للتنمية

ينبغي أن تقوم المؤسسات التعليمية بضمان توافق البرامج والمقررات الدراسية، وأنشطة البحث العلمي مع أولويات الأهداف الوطنية للتنمية، وأن تكون مسارات نظام التعليم في مراحله المختلفة ملبية لمتطلبات خطط التنمية المستقبلية، فذلك سوف يضمن توافق قطاع التعليم مع الغايات الوطنية ويسهم بكفاءة في تحقيقها.

استثمار جيل الشباب

أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م بأنّ نسبة السكان العمانيين الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة هي (٣٥٪) من إجمالي السكان العمانيين، وهؤلاء يمثّلون رأس المال البشري لمستقبل عمان؛ لذا ينبغي إيلاء العناية الكافية بهم من خلال توفير التعليم المناسب ذي الجودة العالية بما يؤهلهم للالتحاق بقطاعات العمل المختلفة، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لامتلاك زمام المبادرة والقدرة على المنافسة وإثبات الذات.

توفير تعليم ملازم للتطور الاقتصادي

انتهجت عُمان سياسة التنويع الاقتصادي ودعم القطاعات غير النفطية التي يعتمد عليها اقتصادها، ولا ريب أنّ لقطاع النفط والغاز، والصناعات المصاحبة أهمية رئيسة، إلا أنّ سياسات الحكومة للمرحلة الجديدة هي التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاقتصاد المبني على المعرفة، ونتيجة لذلك فإنّ تنويع التخصصات لمدخلات التعليم المتزايدة في مختلف المستويات يجب أن يواكب الخطط الاقتصادية للسلطنة في القطاعات الرئيسة وطبيعة الاستثمارات التي سوف تجلبها هذه الخطط التنافسية.

تعزيز جودة نظام التعليم وكفاءة الأداء والشفافية

إنّ تحقيق الجودة في نظام التعليم يتطلب تحسين فاعلية الأداء وكفاءته لعناصر المنظومة التعليمية كافة، كما أنّه لابد من تحقيق الانسجام والشفافية في توفير المعلومات عن أداء النظام التعليمي بما يساعد المتعلمين على اتخاذ قرارات أفضل، ويوفر قاعدة أفضل للترابط بين مفردات النظام التعليمي من جهة، والأطراف الخارجية المعنية بالتعليم من جهة أخرى.

تنمية المهارات

لقد أصبحت المهارات هي العملة العالمية للقرن الحادي والعشرين، وعليه يجب أن تمتلك مخرجات نظام التعليم مجموعة من المهارات والكفايات التي تلبي متطلبات سوق عمل محلي وعالمي ديناميكي ومتغير ومن غير الممكن التنبؤ به. إنّ نظام التعليم والتدريب يُعد المسؤول عن إعداد الموارد البشرية وتأهيلها، وبالتالي يجب أن تكون تنمية المهارات من أولويات تطوير النظام التعليمي في السلطنة.

تعزيز القدرة على الإبداع والابتكار وروح الريادة

إنّ قوة إسهام نظام التعليم في النمو الاقتصادي والاجتماعي تعتمد على قدرته في بناء ثقافة الإبداع، والابتكار، والريادة، والعمل، وذلك يعني أنّ المؤسسات التعليمية يجب أن تعمل على بناء مجتمع يشجع النجاح والإبداع ويكافئه، ويعزز الرغبة في المخاطرة والتعلم من الأخطاء، ويحتضن التنوع الذي يقود إلى النجاح عن طريق الاختلاف، وتقبل التغيير المستمر واستثمار الفرص.

٧- الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠

وجّه مجلسُ الوزراء في عام ٢٠٠٣م مجلسَ التعليم العالي (سابقًا) بوضع استراتيجية تطوير التعليم ٢٠٠٦-٢٠٢٠، وقام المجلس بإعداد مشروع استراتيجية التعليم في سلطنة عُمان ٢٠٠٦-٢٠٢٠ التي عرضت على مجلس الوزراء إلا أنّها لم تُعتمد في حينه.

وتأكيدًا على هذا النهج تفضَّل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بالتوجيه في كلمته في دور الانعقاد السنوي لمجلس عُمان عام ٢٠١١م بإجراء تقييم شامل للعملية التعليمية؛ إيمانًا منه بأهمية تركيز الحكومة في خططها المستقبلية على التنمية الاجتماعية خاصة في جوانبها المتعلقة بمعيشة المواطن، وذلك بإتاحة المزيد من فرص العمل، وبرامج التدريب والتأهيل، ورفع الكفاءة الإنتاجية، والتطوير العلمي والثقافي والمعرفي. وكذلك في النطق السامي لجلالته في دور الانعقاد السنوي لمجلس عمان عام ٢٠١٢م:

> **«وخلال الفترة المنصرمة طبقت في عُمان أنظمة ومناهج تعليمية متنوعة وبرامج تدريبية وتأهيلية متعددة إلا أنّ الأمر يتطلب إيلاء عناية أكبر للربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. لذلك فإنه من أولويات المرحلة التي نمر بها والمرحلة القادمة التي نستشرفها مراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه وتطويرها بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري وصولا إلى بناء جيلٍ مسلح بالوعي والمعرفة والقدرات المطلوبة للعمل المفيد».**

وبناءً على ما تقدم، شكّل مجلس التعليم العالي (سابقًا) لجنة وزارية برئاسة وزارة التعليم العالي وعضوية وزارة التربية والتعليم، ووزارة القوى العاملة، وجامعة السلطان قابوس، والأمانة العامة لمجلس التعليم العالي (سابقًا)، واتخذت قرارًا بأن يتم تحديث وثيقة استراتيجية التعليم ٢٠٠٦-٢٠٢٠ نظرًا للجهود الكبيرة التي بذلت في إعدادها والدراسات التي صاحبتها من قبل الخبراء المحليين والدوليين، على أن يؤخذ بعين الاعتبار التغييرات والتطورات التي طرأت على قطاع التعليم، وكذلك التوجهات الجديدة للحكومة.

وقد شكلت اللجنة الوزارية فريقًا فنيًّا من المتخصصين يمثل الجهات المعنية بالتعليم كافة، وتمّ تكليفه بالعمل على مراجعة استراتيجية التعليم وتنقيحها وتحديثها، وذلك في ظل المستجدات في قطاع التعليم والتوجهات الجديدة للحكومة؛ لتطوير هذا القطاع الحيوي بصفته الركيزة الأساسية لبناء الكوادر الوطنية بما يتوافق مع التطلعات المستقبلية لهذا القطاع، وبناءً عليه تمّت مراجعة وثيقة الاستراتيجية، وأجريت عليها تغييرات جذرية، ونتج عن ذلك وثيقة جديدة بمسمى «الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠».

٨- الرؤيــة

تمّ تطوير رؤية التعليم انطلاقًا من استشراف مستقبل التعليم في السلطنة، واستنادًا على المبادئ والقيم المكتسبة من الدين الإسلامي الحنيف، وفكر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - والنظام الأساسي للدولة، وفلسفة التعليم بالسلطنة، والمبادئ والقيم الأخلاقية للمجتمع العماني، وتوجهات خطط التنمية الخمسية للسلطنة.

وتتمثل رؤية التعليم بالسلطنة في الآتي:

تنمية موارد بشرية تمتلك القيم والمعارف والمهارات اللازمة بما يمكنها من العيش منتجة في عالم اقتصاد المعرفة، ومؤهلة للتكيف مع متغيرات العصر، ومحافظة على هويتها الوطنية وقيمها الأصيلة، وقادرة على الإسهام في رقي الحضارة الإنسانية.

وبنيت الرؤية على ستة مكونات، هي:

الحفاظ على الثقافة العربية الإسلامية، وتعزيز الهوية الوطنية، وتنويع مسارات التعليم، ودعم قدرات البحث العلمي والإبداع والابتكار، والارتقاء بأخلاقيات العمل، والفاعلية في عصر اقتصاد المعرفة.

٩- الأهـداف الـرئيسـة للاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠

- بناء نظام فاعل لإدارة قطاع التعليم وحوكمته
- إيجاد نظام تعليمي يُسهِّل التقدم الفاعل للطلبة وانتقالهم أثناء مراحل التعليم قبل المدرسي والمدرسي حتى التعليم العالي، ثمَّ انخراطهم في قطاعات العمل
- الارتقاء بجودة النظام التعليمي
- بناء قدرات مستدامة للبحث العلمي في قطاع التعليم
- بناء نظام تمويل فاعل ومستدام لقطاع التعليم

الجزء الثاني:

الأسس والاستراتيجيات

١- الأسس العامة للاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠

تقوم الاستراتيجية على مجموعة من الأسس التي تمهد الطريق لخمس استراتيجيات فرعية، يناقش كل منها جانبًا معينًا من جوانب عملية تطوير التعليم. وهذه الأسس هي شروط لازمة لتنفيذ الاستراتيجيات، وتشكل القاعدة التي تقوم عليها عملية تطوير التعليم المقترحة، وتمثل جوهر التغيرات لنظام التعليم في عُمان. وهناك أربعة أسس للاستراتيجية، وهي:

الأساس الأول: إطار عمل جديد للتعليم

وضع إطار عمل فاعل للتعليم يمثل خطوة أولى في وضع القواعد لتحقيق أهداف الاستراتيجية، ويتضمن إطار العمل وجود هيكل تنظيمي يتم عن طريق تحديد الجهة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي، ورسم السياسات العامة، وسن القوانين والتشريعات للتعليم والجهات التنفيذية والرقابية على المؤسسات التعليمية، وتوضيح العلاقة التبادلية بين مكونات المنظومة التعليمية.

الأساس الثاني: بناء القدرات

لتطبيق الاستراتيجية بنجاح ضمن الإطار الجديد يجب على كل الجهات المشرفة على إدارة التعليم أن تطور القدرات والخبرات المتوافرة لديها؛ لرفع الكفاءة الإدارية التي تساعدها في إدارة شؤونها وتحسين النوعية في الجوانب التي تقع تحت نطاق مسؤوليتها.

الأساس الثالث: نقل المسؤوليات للمؤسسات التعليمية

يتضمن الأساس الثالث نقلا تدريجيًّا للمسؤوليات من الوزارات إلى المدارس ومؤسسات التعليم العالي، وذلك بعد إجراء التغييرات اللازمة، وتأهيل الكوادر وتدريبها، وتعزيز القدرات التي تساعد المؤسسات في الحصول على أكبر قدر من الاستقلال الإداري والمالي الذي يناسب الخدمات التي تقدمها. وسيحقق إعطاء استقلالية للمؤسسات التعليمية الفاعلية والمرونة في أداء مهامها، فضلا عن تمكين متخذي القرار من الاستجابة بصورة أسرع لمتطلبات العمل.

الأساس الرابع: تبني أسلوب مبني على المخرجات

يتضمن الأساس الرابع استحداثًا تدريجيًّا لأسلوب مبني على المخرجات في التعامل مع تخطيط التعليم وتطويره ومراجعته وتمويله. ويتميز الأسلوب المبني على المخرجات بالشفافية والفاعلية في توزيع الموارد، ويُحسّن انتقال الطلبة من مرحلة التعليم إلى قطاعات العمل، كما أنّه يوفر وسائل عملية لتقويم المدارس ومؤسسات التعليم العالي بتركيزه على المخرجات، ولاسيما كفايات الطلبة.

٢- الاستراتيجيات

تتضمن الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ خمس استراتيجيات فرعية، وهي:

الاستراتيجية الأولى: إدارة التعليم.

الاستراتيجية الثانية: التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل.

الاستراتيجية الثالثة: بناء الجودة في التعليم.

الاستراتيجية الرابعة: البحث العلمي والتطوير.

الاستراتيجية الخامسة: تمويل التعليم.

وقد وضعت هذه الاستراتيجيات وفقًا للأسس العامة للاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠، كما تم الاستفادة من توصياتِ عددٍ من الدراسات والندوات المحلية والدولية.

وتناقش هذه الاستراتيجيات التحديات التي يجب التغلب عليها لتحقيق رؤية الاستراتيجية، وتبدأ كل استراتيجية بهدف عام والتوصيات اللازمة لتحقيقه.

الإطـار العـام للاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠

الاستراتيجية الأولى:

إدارة التعليم

شهد قطاع التعليم في العقدين الماضيين إنشاء عدد من الهيئات والمجالس التي تهدف إلى مواكبة المتغيرات المحلية والعالمية؛ فقد تمّ إنشاء الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي، ومجلس البحث العلمي، والمركز الوطني للتوجيه المهني، كما توسع التعليم الخاص بشكل كبير.

وعلى الرغم من التطوير الذي حدث في هيكلة منظومة التعليم، لا يزال هناك العديد من التحديات التي يواجهها قطاع التعليم، وتتمثل هذه التحديات في التخطيط الاستراتيجي، والجوانب التشريعية والرقابية، وعمليات التشغيل.

الهدف من هذه الاستراتيجية هو تحديد الأدوار والمسؤوليات وأوجه العلاقة للمجالس المتخصصة والجهات المعنية بالتعليم؛ حتى يتمكن النظام التعليمي بأكمله من تحقيق الأهداف الوطنية له بفاعلية.

التوصيات الرئيسة لاستراتيجية إدارة التعليم:

١) يتولى مجلس التعليم مسؤولية الإشراف على عملية تنفيذ استراتيجية التعليم وتقويمها.

٢) تتولى وزارة التربية والتعليم الإشراف على التعليم قبل المدرسي ومتابعته وتنظيمه ووضع أسسه ومعاييره، وتقديم الدعم لتنفيذه تدريجيًّا وفق خطة معتمدة؛ لضمان وجود سياسات موحدة ومتابعة من جهة واحدة.

٣) إعادة هيكلة السلّم التعليمي للتعليم المدرسي بما يلبي الغايات المنشودة منه، وذلك على ثلاث حلقات كالآتي:
- الحلقة الأولى ومدتها ٤ سنوات للصفوف من (١-٤) من عمر ٦ سنوات إلى ٩ سنوات.
- الحلقة الثانية ومدتها ٥ سنوات للصفوف من (٥-٩) من عمر ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة.
- الحلقة الثالثة ومدتها ٣ سنوات للصفوف من (١٠-١٢) من عمر ١٥ سنة إلى ١٧ سنة.

٤) تقوم وزارة التعليم العالي بدور المنظم للتعليم العالي بشقيه الحكومي والخاص من خلال تطبيق التشريعات والنظم التي تؤطر عمله ومراقبة تنفيذها، ويتم إعادة صياغة اختصاصاتها في ضوء ذلك.

٥) إنشاء جامعة حكومية من خلال دمج كليات العلوم التطبيقية التابعة لوزارة التعليم العالي والكليات التقنية التابعة لوزارة القوى العاملة، والإبقاء على مراكز التدريب المهني ومعاهد تدريب الصيادين تحت مظلة وزارة القوى العاملة.

٦) تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز دور جميع الأطراف في صنع القرارات المبنية على الأسس والقواعد الأكاديمية.

٧) إنشاء جهة مركزية بوزارة التربية والتعليم تعنى بتقييم أداء التعليم المدرسي وضمان جودته.

٨) تتولى الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مسؤولية إدارة جودة التعليم.

٩) تستمر الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بتبعيتها لمجلس التعليم، مع ضرورة أن تكون حاكميتها وإدارتها عن طريق مجلس إدارتها، وبصفة مستقلة عن مجلس التعليم.

١٠) تكون الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي الجهة الرسمية الوحيدة المسؤولة عن وضع نظام اعتماد مؤسسات التعليم العالي وتنفيذه وتحديثه مع العناصر المكونة له كافة، والتي من ضمنها المعايير المؤسسية والبرامجية.

١١) تقوم وزارة التعليم العالي بإصدار التراخيص لإنشاء مؤسسات التعليم العالي بعد موافقة مجلس التعليم عليها.

١٢) تقوم وزارة التعليم العالي بترخيص البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي كافة.

١٣) بناء الكفاءات الإدارية والفنية للمؤسسات التعليمية في التعليم المدرسي والتعليم العالي لتكون مؤهلة لإدارة شؤونها التعليمية والأكاديمية.

١٤) النقل التدريجي للصلاحيات الإدارية والمالية للمدارس ومؤسسات التعليم العالي تمهيدًا لمنحها الإدارة الذاتية.

١٥) وضع تشريعات للمساءلة الإدارية والمالية للمؤسسات التعليمية.

١٦) تطوير برامج تدريبية واستحداثها لإعداد الكوادر الإدارية والإشرافية وتأهيلها وفقًا لمتطلبات النظام التعليمي.

١٧) تطوير كفاءة الإدارات العليا في مؤسسات التعليم العالي بتوفير برامج تدريبية عالية المستوى، والاطلاع على أفضل الممارسات الإدارية في الجامعات العالمية.

١٨) تطوير نظام إلكتروني فاعل لإدارة المعلومات الإدارية؛ لضمان كفاءة الأداء الإداري للمؤسسات التعليمية.

١٩) تقوم وزارة التربية والتعليم والجهات المسؤولة عن التعليم العالي بوضع خطة شاملة لتطوير المرافق والبنى الأساسية للمؤسسات التعليمية.

٢٠) تطوير مواصفات المبنى المدرسي بحيث يلبي متطلبات التعليم، وبما يوائم بين الطبيعة الطبوغرافية والكثافة السكانية للمنطقة.

٢١) بناء مجمعات سكنية للمعلمين والمعلمات المعينين في مدارس المناطق البعيدة.

٢٢) توفير السكنات الداخلية بمواصفات مناسبة لطلبة التعليم العالي.

٢٣) التوسع في تحويل إدارة الخدمات الموجودة بالمؤسسات التعليمية للقطاع الخاص، ومنها إدارة السكنات الداخلية والخدمات الأخرى وفقًا لأوضاع كل مؤسسة.

٢٤) وضع قانون للتعليم المدرسي وقانون للتعليم العالي يحددان الصلاحيات والمسؤوليات والأطر العامة المناسبة لعمل نظام التعليم العماني في السياقات المحلية والعالمية. ■

الاستراتيجية الثانية:

التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل

تشير بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أنّ نسبة السكان في الفئة العمرية أقل عن ١٥ سنة بلغت قرابة (٣٣٪) من السكان العُمانيين في منتصف عام ٢٠١٢م.

وإذا ما أردنا إعداد الجيل الجديد من الشباب بشكل مناسب؛ فإنّه يتحتم توفير فرص إلحاقهم بنظام تعليمي ذي كفاءة داخلية عالية، ويسهّل انتقالهم عبر مساراته المتنوعة وفقًا لقدراتهم وميولهم، ويزودهم بمهارات القرن الحادي والعشرين وكفاياته، وينمّي قدرات ريادة الأعمال لديهم مما يسهل انخراطهم في سوق العمل كي يسهموا بفاعلية في تحقيق ما تصبو إليه السلطنة مستقبلا.

الهدف من هذه الاستراتيجية هو ضمان حصول الطلبة في سن التعليم قبل المدرسي والمدرسي جميعهم على التعليم في أرجاء عُمان كافة، وأن يسهل نظام التعليم التقدم الفاعل لهم وانتقالهم في مراحل التعليم المدرسي حتى التعليم العالي، ثم التحاقهم بالعمل وفقًا لمستوياتهم ومؤهلاتهم الدراسية.

التوصيات الرئيسة لاستراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل:

١) تعمل وزارة التربية والتعليم على تنفيذ الخطط والسياسات التي تهدف إلى ضمان توفير تعليم مدرسي عالي الجودة للجميع، وتقديم الدعم اللازم لها.

٢) تبني سياسات وبرامج للتعليم قبل المدرسي لتعزيز تقدم الطلبة في مراحل التعليم المدرسي.

٣) إصدار التشريعات بإلزامية إلحاق الطلبة وإبقائهم على مقاعدهم الدراسية في التعليم الأساسي بحلقتيه الأولى والثانية.

٤) إيجاد قاعدة بيانات دقيقة لمتابعة الطلبة عبر المراحل الدراسية المختلفة وخارج النظام المدرسي.

٥) اتخاذ إجراءات فاعلة لرفع نسب الالتحاق بمرحلة التعليم ما بعد الأساسي.

٦) فتح مسارات للتعليم التقني والمهني لطلبة ما بعد التعليم الأساسي، على أن تكون مرنة تسمح للطالب بمواصلة دراسته أو الانخراط في سوق العمل.

٧) تحديد العوامل المؤثرة على تدني التحصيل العلمي للطلبة الذكور من أجل إعداد خطة عمل لمعالجتها.

٨) تبني السياسات والبرامج الكفيلة برفع مستوى التحصيل الدراسي وفق معايير أداء محددة.

٩) قيام وزارة التربية والتعليم بإعداد خطة وطنية لتعليم ذوي الإعاقات، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية.

١٠) تطوير برامج محو الأمية للفئة العمرية من (١٥-٤٤) سنة من السكان القادرين على تحقيق نسبة ١٠٠٪ في محو الأمية.
١١) تطوير نظام تعليم الكبار، وجعله جزءًا متممًا وأساسيًّا للنظام التعليمي.
١٢) اتخاذ الإجراءات الكفيلة لرفع نسب الالتحاق بالتعليم العالي تدريجيًّا لتصل نسبته على الأقل إلى٥٠٪ للفئة العمرية من (١٨-٢٢) سنة في عام ٢٠٣٥م.
١٣) توفير التسهيلات والخدمات المساندة والبرامج الخاصة والكوادر البشرية لتوفير البيئة التعليمية المناسبة في مؤسسات التعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة.
١٤) تطوير شروط الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي لإتاحة الفرصة للمجيدين في برامج تعليم الكبار ممن تزيد أعمارهم على ٢٥ سنة للتنافس على المقاعد الدراسية الحكومية.
١٥) تعزيز جوانب الشراكة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي لإيجاد طرق جديدة للعمل معًا بما يضمن تقدم الطلبة من مرحلة تعليمية إلى أخرى بسلاسة.
١٦) تقييم مناهج التعليم ما بعد الأساسي وتطويرها من أجل تحقيق الربط والتوافق بينها وبين التعليم العالي من ناحية، وبينها وبين قطاعات العمل من ناحية أخرى.
١٧) تطوير المناهج الدراسية للتعليم المدرسي في ضوء المعايير الوطنية وأفضل الممارسات الدولية لتجويد مخرجات التعليم المدرسي كي يتسنى إلغاء البرنامج التأسيسي.
١٨) تأسيس مركز قياس القدرات للقيام ببناء نظام لإعداد اختبار القدرات العامة، وتطويره وتنظيمه للطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي.
١٩) تصميم إطار مؤهلات للتعليم التقني والمهني ليكون ذا ثلاثة مسارات مستقلة (الفني والتقني والتخصصي)، بحيث يسمح بالانتقال من مستوى لآخر للطلبة الراغبين والمستوفين للشروط، وأن يكون جزءًا من الإطار الوطني للمؤهلات.
٢٠) تصميم المناهج الدراسية في ضوء الإطار الوطني للمؤهلات وبما يضمن تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مستويات التعليم التقني والمهني، والتنمية الاجتماعية والفردية للطالب، والتعلم مدى الحياة.
٢١) توفير المتطلبات الأساسية لدعم دور المركز الوطني للتوجيه المهني في توفير خدمات التوجيه المهني لطلبة التعليم الأساسي وما بعد الأساسي كافة.
٢٢) تعزيز دور مراكز التوجيه الوظيفي، وإنشاء مراكز في كل مؤسسة تعليم عال لتقديم التوجيه والإرشاد الوظيفي؛ لتهيئة الطلبة لمتطلبات قطاعات العمل.
٢٣) توعية الطلبة وتمكينهم للتّوجّه نحو العمل الخاص، وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من الدعم والتسهيلات التي توفرها الدولة لهذه المشاريع.
٢٤) تنمية مهارات ريادة الأعمال عند الطلبة ودعمها في كل مستويات التعليم، ومد جسور العلاقة بين رواد الأعمال والأطراف ذات العلاقة لتقديم الدعم اللازم لهم.
٢٥) توفير التدريب في مواقع العمل للطلبة في المراحل التعليمية كافة، ووضع نظام يكفل فرص التدريب العملي.
٢٦) دعم المركز الوطني لبحوث التعليم وسوق العمل لتطوير نظام لمراقبة تغير متطلبات قطاعات العمل بما يكفل تحديث البرامج التعليمية بصفة مستمرة.
٢٧) تأسيس مجالس المهارات القطاعية لتوفر البيانات المطلوبة لبرامج التعليم العالي عن احتياجات مختلف قطاعات العمل، من أجل تحقيق ربط مخرجات التعليم باحتياجات أرباب العمل في المستويات المختلفة.

الاستراتيجية الثالثة:

بناء الجودة في التعليم

لقد حققت السلطنة إنجازات في قطاع التعليم إلا أنّه يلاحظ أنّها ركزت على نشر مظلة التعليم والجوانب الكمية له في حين بقيت جودة نظام التعليم تُمثل تحديًا ملحوظًا، فضلا عن أنّ التركيز كان على المؤسسات التعليمية بدلا من المنظومة التعليمية.

ولتعزيز الجودة في نظام التعليم فإنّ ذلك يتطلب تطوير قدرات المؤسسات التعليمية على إدارة معايير الجودة وتطبيقها، وتطوير القدرات المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية لرفع كفاءاتهم المهنية.

الهدف من هذه الاستراتيجية هو الارتقاء بجودة النظام التعليمي لتواكب المستويات الدولية، مما يسهم في بناء مخرجات ذات جودة عالية.

التوصيات الرئيسة لاستراتيجية بناء الجودة في التعليم:

١) تقوم وزارة التربية والتعليم بوضع نظام داخلي لضمان الجودة في التعليم المدرسي وتعزيزها.

٢) تقوم الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بتطوير نظام لإدارة جودة التعليم المدرسي.

٣) تواصل الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي عملها في استكمال تطوير نظام وطني للاعتماد المؤسسي والبرامجي، وتنفيذه بما يتماشى مع النمو الحاصل والطبيعة المتغيرة لقطاع التعليم العالي.

٤) تطوير الكفاءات الوطنية وإعدادها في مجال ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية.

٥) دعم الشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي كأحد نماذج تعزيز عملية الارتقاء بمستوى الجودة في التعليم العالي.

٦) تطوير إطار وطني شامل للمؤهلات العلمية كي يلبي حاجات قطاع التعليم بأكمله في السلطنة.

٧) اعتماد التصنيف المعياري للتعليم العالي في سلطنة عمان.

٨) تطوير إطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان وتحديثه.

٩) العمل على جعل مهنة التعليم جاذبة، ووضع معايير لاختيار الطلبة الراغبين للالتحاق ببرامج إعداد المعلم.

١٠) تطبيق مسار الإعداد التكاملي والإعداد التتابعي للمعلم وفقًا لرؤية وزارة التربية والتعليم، على أن تؤكد برامج المسارين على الكفايات المطلوبة في مهنة التعليم.

١١) إنشاء المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين أثناء الخدمة لإعداد البرامج التدريبية التي تعزز الممارسة المهنية وتطور قدراتهم وإمكاناتهم.

١٢) وضع نظام للترخيص لمهنة التعليم للتعليم المدرسي ينفذ على مستوى السلطنة.

١٣) اتخاذ الإجراءات الكفيلة التي تضمن استمرار توفير احتياجات وزارة التربية والتعليم من المعلمين في مختلف التخصصات.

١٤) تطوير الإشراف التربوي في التعليم المدرسي بما يعزز تحسين عمليتي التعليم والتعلم.

١٥) وضع خطة بعيدة المدى لإعداد الهيئات التدريسية بمؤسسات التعليم العالي لتحقيق نسبة تعمين تصل إلى ٦٠٪ حتى عام ٢٠٤٠م.

١٦) تصميم برنامج للإعداد المهني في مجال التدريس لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي وفقًا للمعايير الدولية.

١٧) وضع خطة مبنية على معايير لتعزيز حراك أعضاء هيئة التدريس العمانيين دوليًّا.

١٨) استحداث نظام شامل للتقويم المنتظم لأداء أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس ومؤسسات التعليم العالي.

١٩) وضع نظام للمحاسبية والحوافز لأعضاء الهيئة التدريسية؛ للوقوف على مستويات الأداء، ووضع اللوائح والضوابط للحوافز وفقًا لأدائهم وكفاياتهم المهنية.

٢٠) تصميم برامج علمية لإعداد خريج متمكن في تخصصه، وملم بالمعارف الأساسية بالتخصصات الأخرى ذات العلاقة بتخصصه.

٢١) التحول نحو استعمال طرق التدريس التي تجعل الطالب محور العملية التعليمية، مما يسهم في تنمية المهارات الأساسية اللازمة للعمل والحياة.

٢٢) توظيف أساليب التقويم المتنوعة لقياس أداء الطلبة ومدى تحقيقهم لمخرجات التعلم.

٢٣) إنشاء مركز وطني للقياس والتقويم التربوي.

٢٤) بناء شراكات أكاديمية مع الجامعات العالمية والمنظمات الدولية والمدارس لتحقيق التواصل وتبادل الخبرات ونقل المعارف.

٢٥) تبني مؤسسات التعليم العالي تطبيق معايير القياس المرجعي مع مؤسسات التعليم العالي ذات السمعة الأكاديمية الرفيعة للارتقاء بأداء المؤسسة بما يتوافق مع المعايير الدولية.

٢٦) تطوير البنية الأساسية لتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.

٢٧) دعم التقنيات الحديثة وتعزيز توظيفها لاستحداث نظام التعليم الإلكتروني في التعليم المدرسي والتعليم العالي، وتطوير القدرات والبنى الأساسية اللازمة.

٢٨) تعزيز دور المؤسسات التعليمية في غرس التربية القيمية والتربية المواطنية والاتجاهات الإيجابية والعمل التطوعي في نفوس الطلبة.

٢٩) وضع نظام لمتابعة مخرجات مؤسسات التعليم العالي يطبق بصفة دورية لتقييم كفاءة مخرجاتها ومدى مواءمتها مع متطلبات قطاعات العمل.

٣٠) تعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي؛ وذلك لتحسين جودة المنتج التعليمي، والإسهام في تطوير المجتمع المحلي.

الاستراتيجية الرابعة:

البحث العلمي والتطوير

أشارت خطط التنمية الخمسية المتعاقبة إلى أنّ البحث العلمي يعد أحد عناصر منظومة العلم والتكنولوجيا. وتؤكد الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني (عُمان: ٢٠٢٠) على أنّه ركيزة أساسية لإحداث التنمية واستدامتها، وعنصر أساسي للاستراتيجيات المعتمدة للتنويع الاقتصادي في الرؤية المستقبلية؛ إذ تعتمد عليه عملية نقل التكنولوجيا وتوطينها.

وأولت الحكومة اهتمامها بالبحث العلمي من خلال إنشاء مجلس البحث العلمي في عام ٢٠٠٥م، وقام المجلس بإعداد الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي ٢٠٠٨-٢٠٢٠ التي حددت ثمانية قطاعات بحثية تحتاجها الاستراتيجية، منها: التعليم والموارد البشرية. وأشارت استراتيجية قطاع التعليم والموارد البشرية إلى أنّ الوضع الراهن لمعدلات إنتاج البحوث ونوعيتها في قطاع التعليم يشير إلى الحاجة الماسة لاستراتيجية تحدث تغيرًا جذريًّا لتحقيق التميز في البحث العلمي.

الهدف من هذه الاستراتيجية هو بناء قدرات للبحث العلمي في المؤسسات التعليمية، وتعزيز دورها المحوري في الإسهام ببناء اقتصاد مبني على المعرفة.

التوصيات الرئيسة لاستراتيجية البحث العلمي والتطوير:

١) ضمان توافق خطط البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي مع خطة الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.

٢) زيادة السعة البحثية وجودتها في الجامعات للارتقاء بها لتكون جامعات بحثية وفقًا للمعايير الدولية.

٣) تمويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بتخصيص بند خاص في موازنتها السنوية.

٤) تعزيز دور الجامعات والمؤسسات التعليمية في مشروع (مجمع البحث والابتكار).

٥) إنشاء حاضنات علمية في مؤسسات التعليم العالي، تعمل على تطوير العلاقة مع المؤسسات الإنتاجية لتتبنّى نتائج البحوث العلمية التي تسهم في التنمية البشرية والاقتصادية وتروّج لها.

٦) إنشاء مراكز للتميز البحثي بمؤسسات التعليم العالي في مجال علمي تتميز به وبما يوظف البحث العلمي في التنمية الاقتصادية للسلطنة.

٧) وضع خطة وطنية لإعداد المهندسين والباحثين في المجالات التكنولوجية والعلمية؛ دعمًا للابتكار وتعزيزًا لتنافسية السلطنة.

٨) دعم المشاريع الطلابية الابتكارية من خلال احتضان المؤسسات الحكومية والخاصة لتلك المشاريع وتطويرها.

٩) إنشاء شبكات اتصال لربط مؤسسات التعليم العالي والجهات المعنية بإنتاج المعرفة داخل السلطنة وخارجها؛ وذلك لتبادل المعلومات والتعاون في المجالات البحثية.

١٠) التوسع في برامج نشر الوعي بأهمية البحث العلمي والابتكار في المؤسسات التعليمية ودورهما فيها، وتشجيع التعاون والشراكة مع فئات المجتمع ذات العلاقة.

١١) تشجيع الدراسات والبحوث في مجال العلوم الإنسانية، وزيادة عدد البرامج والمقاعد الدراسية في مؤسسات التعليم العالي في هذه العلوم.

١٢) وضع برنامج لبناء الكفاءات الوطنية البحثية في مختلف التخصصات عن طريق برنامج الابتعاث الخارجي للمؤسسات العلمية المرموقة، وتطوير برامج الدراسات العليا وفقًا للمعايير الأكاديمية الدولية، مع إيجاد نظام حوافز للباحثين.

١٣) تطوير خطة لبناء قدرات المهارات البحثية لدى الطلبة في مستويات النظام التعليمي وتطبيقها؛ لضمان نجاح الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في سلطنة عمان.

الاستراتيجية الخامسة:

تمويل التعليم

يُلاحظ أنّ النظام الحالي لتمويل التعليم مشتت بين جهات متعددة، وذلك لوجود تمويل منفصل لكل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، وجامعة السلطان قابوس، والجهات الأخرى المشرفة على المؤسسات التعليمية، ولكل منها ميزانية خاصة بها لتمويل المؤسسات التعليمية التابعة لها.

إنّ هذا التشتت في مسؤوليات التمويل يؤدي إلى ازدواجية الجهود وفقدان الفاعلية، مما يستدعي تطوير إطار تنظيمي فاعل للتعليم. كما أنّ النظام الحالي يتسم بالمركزية في تمويل المؤسسات التعليمية مما يعرقل الاستجابة السريعة في اتخاذ القرارات المناسبة لتغيير البرامج التعليمية وفق المستجدات، كما أنّه لا يوفر مجالا لتحفيز الإبداع أو الاستعمال الأمثل للإنفاق على المؤسسة.

الهدف من هذه الاستراتيجية هو تطوير آليات جديدة لتمويل قطاع التعليم وتوفير مصادر تمويل مستدامة له.

التوصيات الرئيسة لاستراتيجية تمويل التعليم:

١) تأسيس إطار تمويلي متكامل، ويكون مجلس التعليم مسؤولاً عن التوصية بتوفير الموازنات وآليات توزيعها على المؤسسات والهيئات التعليمية.

٢) تعزيز الاستعمال الأمثل للإنفاق، وذلك بنقل الصلاحيات المالية للمدارس ومؤسسات التعليم العالي؛ لتمكين هذه المؤسسات من إدارة شؤونها المالية والتشغيلية بما يتوافق وطبيعة الخدمات التي تقدمها، مع وجود آلية للمساءلة عن جوانب الإنفاق.

٣) مراقبة توازن الإنفاق بين التعليم المدرسي والتعليم العالي لضمان أنّ التغييرات الحاصلة في كل مستوى لتحقيق أهداف الاستراتيجية تتم بشكل متسلسل، ويمكّن من التحكم في دعم إنجازات الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية.

٤) تطوير نظم قياسية لإدارة الشؤون المالية في المؤسسات التعليمية بطريقة تؤدي إلى ربط عملية التمويل بالمخرجات.

٥) اعتبار الكفاءة عاملًا أساسيًّا في اتخاذ القرارات المستقبلية لتمويل النظام التعليمي، مع مراعاة التحليل الأفضل لتكلفة الطالب في المستويات والأنماط التعليمية المختلفة، والإدراك التام للأسلوب المبني على ناتج العملية التعليمية.

٦) وضع خطة شاملة لتمويل المرافق والبنى الأساسية في المؤسسات التعليمية.

٧) التحول التدريجي نحو تمويل المؤسسات التعليمية على أساس المخرجات، وفق أسلوب معياري للتمويل يتم تطبيقه على المؤسسات جميعها.

٨) استحداث آلية لتمويل رسوم تعليم الطلبة في البرامج المعتمدة والمتشابهة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، ومعاملتها بحيادية تامة من حيث مقدار التمويل المقدم لدراسة الطلبة.

٩) وضع برنامج تدريجي لتقليص الخدمات المجانية والعلاوات المقدمة للطلبة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

١٠) وضع برنامج للمساعدات المالية بحيث يأخذ بعين الاعتبار الحالة الاجتماعية والاقتصادية للطلبة؛ لضمان استمرار إتاحة الفرص المتساوية في التعليم العالي.

١١) إيجاد مصادر لتمويل الطلبة الذين لا تستطيع أسرهم تحمل نفقات التحاقهم بالتعليم العالي، وذلك لتحقيق نسب الاستيعاب المستهدفة.

١٢) وضع آلية مناسبة لتعزيز دور القطاع الخاص في دعم التعليم والتوسع فيه.

١٣) تشجيع الاستثمار في التعليم المدرسي الخاص، وإيجاد بدائل تمويلية للمدارس الخاصة.

١٤) إيجاد مصادر تمويلية مستدامة بعيدة المدى، وتوفير مصادر تمويلية بديلة أخرى لقطاع التعليم لتأمين الدعم المالي له.

الأمانة العامة لمجلس التعليم
١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

www.educouncil.gov.om